تقدير موقف

العنف الاستيطاني في الضفة الغربية:

توظيف الحرب الإيرانية لتعزيز الهيمنة الإسرائيلية

مركز الأبحاث الفلسطيني.

2026

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

تشهد الضفة الغربية والقدس في المرحلة الراهنة تصاعدًا مركّبًا في أنماط العنف المرتبط بالمشروع الاستيطاني، بما يعكس تحولًا بنيويًا في سياسات الاحتلال وأدواته، يتجاوز حدود التصعيد الميداني الظرفي. ويتجلى ذلك في تزايد جرائم المستوطنين وتنامي نشاط التشكيلات المرتبطة بهم، إلى جانب توسّع استيطاني متسارع مدعوم بغطاء سياسي وأمني وقانوني.

استغلت إسرائيل التطورات الإقليمية، ولا سيما الحرب الإيرانية، لتبرير تشديد الإجراءات الأمنية وفرض قيود إضافية على الفلسطينيين، مع تبنّي ما يمكن وصفه بالإبادة الصامتة في الضفة الغربية بالتزامن مع ارتكاب الإبادة الصلبة في قطاع غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر، بما يسهم في إعادة تشكيل البيئة الديموغرافية والجغرافية في الأراضي الفلسطينية.

في هذا الإطار، تبرز أهمية تحليل دوافع هذا التصعيد وأنماطه لفهم طبيعة التحول في سلوك المستوطنين، ومدى ارتباطه بالسياسات الرسمية للحكومة الإسرائيلية وانعكاساته على مستقبل الوجود الفلسطيني.

جرائم المستوطنين

شهدت الضفة الغربية تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة جرائم المستوطنين، حيث وثّقت التقارير الميدانية مقتل (6) فلسطينيين خلال شهر مارس/آذار 2026 نتيجة اعتداءات نفذها مستوطنون مسلحون. وفي السياق ذاته، تشير البيانات الرصدية إلى ارتفاع معدلات الهجمات لتبلغ نحو (70) جريمة شهريًا منذ عام 2025، مع تسجيل حالات تصعيد نوعية، من بينها توثيق (20) اعتداءً في ليلة واحدة، بما يعكس نمطًا منظمًا ومتسارعًا للعنف[1].

كما يتضح توظيف المستوطنين للظروف الإقليمية في تعزيز ممارسات تهدف إلى تفريغ التجمعات الفلسطينية، لا سيما في مناطق مثل خربة سوسيا ومسافر يطا، عبر سياسات قسرية تستهدف تقويض الوجود السكاني الفلسطيني[2].

جرائم المستعمرين

تتعدد أدوات الفعل الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، حيث لا تقتصر على مجموعات المستوطنين، بل تشمل أيضًا تشكيلات تُعرف بـ"المستعمرين"، التي تمارس أنماطًا من العنف تتسم بدرجة أعلى من التنظيم

والتسليح. وتشير المعطيات الميدانية إلى تصاعد نشاط هذه المجموعات ضمن نمط متكرر ومنهجي، غالبًا ما يتم تحت حماية أو تغطية من قوات الاحتلال[3].

وفي نموذج حديث، شهدت بلدة قصرة في محافظة نابلس اعتداءً جسديًا عنيفًا أسفر عن إصابة أحد الشبان بجروح في الرأس، بالتزامن مع إحراق منشآت زراعية ومنع طواقم الإطفاء من الوصول، في سلوك يعكس تنسيقًا يستهدف تعظيم الخسائر. كما امتدت الاعتداءات إلى بلدات مجاورة، تخللها تدخل عسكري باستخدام قنابل الغاز، ما أدى إلى إصابات بالاختناق بين المدنيين، بينهم أطفال

تغول المستوطنين الاستيطاني

تُظهر المؤشرات الميدانية تصاعدًا في التوسع الاستيطاني من خلال إقامة البؤر والمزارع الاستيطانية، حيث ارتفع عددها من نحو (30) موقعًا في بداية الحرب إلى أكثر من (140) بؤرة حاليًا، ما أدى إلى توسيع نطاق الاحتكاك المباشر مع التجمعات الفلسطينية[4].

كما ساهمت السياسات الحكومية في تسريع هذا التوسع، من خلال طرح مناقصات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، ومنح الضوء الأخضر لتنفيذ مشاريع استراتيجية في منطقة(E1) ، بما يهدد بتفكيك التواصل الجغرافي بين مدن ومحافظات الضفة الغربية.

دلالات التصعيد المركّب

يعكس تصاعد جرائم المستوطنين وتنامي نشاط وحدات المستعمرين تحولًا نوعيًا في طبيعة السياسات المتبعة، بحيث لم يعد الأمر يقتصر على تصاعد ميداني، بل بات يعبر عن نهج مركّب يجمع بين الأدوات الأمنية والاستيطانية والسياسية.

وقد أسهمت التطورات الإقليمية، لا سيما المرتبطة بالحرب الإيرانية، في تهيئة بيئة مواتية لتكثيف هذه الممارسات، عبر توظيفها لتبرير إجراءات أكثر تشددًا. ويشير ذلك إلى سعي ممنهج لإعادة تشكيل البيئة السكانية في الضفة الغربية، من خلال فرض وقائع ميدانية قائمة على التضييق المنهجي، وتوسيع السيطرة الاستيطانية، بما يؤدي إلى تغييرات ديموغرافية تخدم أهدافًا استراتيجية بعيدة المدى.

رصدت وزارة الخارجية الفلسطينية تصاعد جرائم المستوطنين والمستعمرين في الضفة الغربية والقدس، ووصفتها بأنها اعتداءات منظمة وممنهجة، تجري بدعم وتنسيق من سلطات الاحتلال وأجهزته العسكرية. وتشمل هذه

الاعتداءات استهداف القرى، وإحراق المنازل والممتلكات، وترهيب المدنيين، إضافة إلى استهداف الطرق الحيوية، خاصة خلال فترات المناسبات الدينية مثل عيد الفطر[5].

وأكدت الوزارة أن هذه الممارسات تندرج ضمن استراتيجية متكاملة في إطار منظومة الاستعمار الاستيطاني، وترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، داعيةً المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

دوافع تصاعد العنف

يشكّل عام 2023 ما يمكن توصيفه بـ"الانقلاب الاستيطاني"، في ظل صعود حكومة اليمين المتطرف (نتنياهو–سموتريتش–بن غفير) إلى السلطة، وما رافق ذلك من تحولات بنيوية في إدارة المشروع الاستيطاني. وقد انعكس هذا التحول في تصاعد غير مسبوق لعنف المستوطنين، مدفوعًا بحزمة من السياسات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

- **تصاعد الاقتحامات للمسجد الأقصى والأماكن الدينية**، تشير المعطيات الميدانية إلى تصاعد ملحوظ في وتيرة اقتحامات المسجد الأقصى، حيث بلغ عدد المقتحمين خلال الشهر الأول من عام 2026 نحو (4397) مستوطنًا، تزامنًا مع (86) عملية هدم وتجريف، و(103) حالات اعتقال. وفي الشهر التالي، ارتفع عدد المقتحمين إلى (4976)، إلى جانب (49) عملية هدم وتجريف، و(114) حالة اعتقال، وقرابة (400) قرار إبعاد[6].

تعكس مشاركة الوزراء في اقتحامات المستوطنين بُعدًا سياسيًا يتجاوز الطابع الميداني لهذه الأفعال، إذ لم تعد الاعتداءات مجرد مبادرات فردية، بل تأتي ضمن سياق منظم يحظى بغطاء رسمي. ويبرز دور وزراء التيار المتطرف في توفير ذرائع تخريبية تُشرعن هذه الممارسات، إلى جانب تقديم الدعم المباشر من حيث الأدوات والإمكانيات، بما يعزز قدرة المستوطنين على تنفيذ اعتداءاتهم.

- **توظيف الحرب الإيرانية**، استغلت الحكومة الإسرائيلية تداعيات الحرب الإيرانية والتصعيد الإقليمي المصاحب لها، من خلال تفعيل "قانون الطوارئ" كأداة قانونية لتبرير فرض قيود مشددة على الفلسطينيين، بما في ذلك إغلاق المسجد الأقصى أو الحد من الوصول إليه، لا سيما خلال شهر رمضان[7]. ويعكس هذا التوظيف توجّهًا نحو استثمار الأزمات الإقليمية لتعزيز السيطرة الأمنية وإعادة هندسة المجال الديني والسياسي في القدس، بما يتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة إلى أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

- **زيادة وتيرة الاستيطان**، تندرج سياسات توسيع الاستيطان ضمن هدف استراتيجي معلن للائتلاف الحكومي القائم والقاضي برفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو مليون مستوطن بحلول عام 2030. وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامر حولت فيها البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات دائمة، وسرعت وتيرة مصادرة الأراضي، وبسط السيطرة على المواقع التراثية[8]. ويشير هذا المسار إلى اعتماد نمط "الإبادة الصامتة" بحق السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، عبر تقويض مقومات بقائهم، بالتوازي مع أنماط العنف المباشر في قطاع غزة، بما يعكس تكامل أدوات السيطرة لإعادة تشكيل الواقع الديموغرافي والسياسي
- **تسليح المستوطنين بقرارات حكومية**، أعلنت وزارة الأمن القومي الإسرائيلية التي يقودها بن غفير في 9 مارس/آذار 2026 عن توسيع نطاق منح تراخيص السلاح لسكان الأحياء الاستيطانية في القدس، في خطوة أثارت انتقادات حقوقية واسعة باعتبارها تحريضًا رسميًا على العنف. وتشير التقديرات إلى أن نحو 300 ألف مستوطن في 41 حيًا قد يصبحون مؤهلين لحمل السلاح. ويُفهم هذا التوجه ضمن سياسة ممنهجة لتحويل المستوطنين إلى فاعلين أمنيين شبه رسميين، بما يساهم في تصعيد الاعتداءات ويخلق بيئة مسلحة موجهة ضد الفلسطينيين[9].
- **الحماية والغطاء العسكري**، تُظهر مواقف المؤسسة العسكرية والسياسية تواطؤًا واضحًا في توفير الحماية للمستوطنين، حيث يرفض وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس اعتقال المستوطنين المتطرفين، وإنما يوفر الجيش الإسرائيلي "حزمة معدات أمنية ودفاعية" فورية لأي مزرعة يتم الاستيلاء عليها. وعند تعيين كاتس وزيرًا للدفاع في نوفمبر 2024، صرح قائلاً: "في ظل التهديدات الإرهابية الفلسطينية الخطيرة والعقوبات الدولية غير المبررة ضد المستوطنين، لا ينبغي لدولة إسرائيل أن تتخذ مثل هذا الإجراء القاسي ضدهم[10].
- **الإفلات من العقاب**، تُعد محدودية المساءلة القانونية أحد أبرز محفزات تصاعد عنف المستوطنين، حيث تشير إحصاءات منظمة "يش دين" إلى أن 3٪ فقط من جرائم المستوطنين تنتهي بإدانة قانونية، مما يشجع على استمرار العنف[11].

خلاصة

تأتي هذه الجرائم والانتهاكات في سياق سياسة متكاملة للاحتلال الإسرائيلي، تجمع بين العنف الميداني للمستوطنين والمستعمرين، والتوسع الاستيطاني المنهجي، وتوظيف التطورات الإقليمية، بما في ذلك الحرب الإيرانية، لتبرير تشديد السيطرة على الفلسطينيين.

وتعكس هذه السياسات اعتماد أدوات مزدوجة: الإبادة الصامتة في الضفة الغربية، بالتوازي مع الإبادة الصلبة في قطاع غزة، بهدف إعادة تشكيل البيئة الديموغرافية والجغرافية وفرض وقائع جديدة على الأرض، مع توفير غطاء سياسي وقانوني وأمني مستمر لتسهيل استمرار الانتهاكات.

ورغم فتوى محكمة العدل الدولية في يوليو 2024، التي أكدت عدم قانونية الاحتلال ووجوب إخلاء المستوطنين وتعويض الفلسطينيين، بالإضافة إلى مطالبات منظمات حقوقية دولية، مثل "هيومن رايتس ووتش"، بفرض عقوبات دولية متبادلة، ووقف نقل الأسلحة لإسرائيل، ودعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة هذه الجرائم، إلا أن الانشغال الدولي بتداعيات الحرب الإيرانية، من ارتفاع الأسعار وتضرر سلاسل توريد الطاقة، أعاق تحركًا دوليًا فعالًا لوقف هذه الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عنها، مما يعزز استمرارية السياسات الاستيطانية والعنف المنهجي ضد الفلسطينيين.

---

[1] رجع كل من:

- هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، (2026). عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين يتكثف في ظل الحرب (أو بالعبرية: אלימות המתנחלים נגד פלסטינים מתעצמת בצל המלחמה)، 13 مارس 2026، https://2u.pw/At1OJQ
- عربي21 (2026). *المستوطنون يستغلون الحرب على إيران بتكثيف جرائمهم ضد الفلسطينيين*، 26 مارس 2026، https://2u.pw/rp7zHo

[2] مرجع سابق، هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، (2026).

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2026. مستعمرون يعتدون على شاب ويحرقون "بركسين" لتربية الدواجن في قصرة، 4 أبريل 2026، https://2u.pw/M0AjOS

[4] مرجع سابق، عربي21 (2026).

[5] وزارة الخارجية والمغتربين، (2026). جرائم وإرهاب المستوطنين تكتيكات مدروسة وتبادل للأدوار في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، *22* مارس 2026، https://2u.pw/RWZ15e

[6] محافظة القدس، (2026). تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال شهر كانون ناني للعام 2026، إحصاءات محافظة القدس 2026.

[7] محافظة القدس، (2026). تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال شهر شباط للعام 2026، إحصاءات محافظة القدس 2026.

[8] المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية– مدار، (2024). إسرائيل بدأت بتشريع 72 بؤرة استيطانية ومزرعة رعوية قراءة في التداعيات والأبعاد، ورقة تقدير موقف، ص 2–3.

[9] محافظة القدس، (2026). النشرة المسائية لمحافظة القدس 9 آذار 2026، دولة فلسطين- محافظة القدس، https://2u.pw/BaueW8

[10] هيئة البث الإسرائيلي- مكان، (2026). وزير الدفاع يلغي الاعتقال الإداري ضد عدد من المستوطنين، https://2u.pw/zdPwsj

[11] منظمة "يش دين" (Yesh Din)، (2025). معطيات إحصائية حول إنفاذ القانون في جرائم المستوطنين، ورد في تقرير "هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، (2026)".